

350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: +1-212-290-4700
Fax: +1-212-736-1300; 917-591-3452

Kenneth Roth, Executive Director

DEPUTY EXECUTIVE DIRECTORS

Michele Alexander, Development and Global Initiatives
Carroll Bogert, External Relations
Iain Levine, Program
Chuck Lustig, Operations
Bruno Stagno Ugarte, Advocacy

Emma Daly, Communications Director
Peggy Hicks, Global Advocacy Director
Dinah PoKempner, General Counsel
James Ross, Legal and Policy Director

DIVISION AND PROGRAM DIRECTORS

Brad Adams, Asia
Daniel Bekele, Africa
Alison Parker, United States
José Miguel Vivanco, Americas
Sarah Leah Whitson, Middle East and North Africa
Hugh Williamson, Europe and Central Asia

Joseph Amon, Health and Human Rights
Shantha Rau Barriga, Disability Rights
Peter Bouckaert, Emergencies
Zama Coursen-Neff, Children's Rights
Richard Dicker, International Justice
Bill Frelick, Refugees' Rights
Arvind Ganesan, Business and Human Rights
Liesel Gertholtz, Women's Rights
Steve Goose, Arms
Graeme Reid, Lesbian, Gay, Bisexual, and Transgender Rights

ADVOCACY DIRECTORS

Philippe Bolopion, Crisis Advocacy and United Nations, NY
Maria Laura Canineu, Brazil
Kanae Doi, Japan
Jean-Marie Fardeau, France
John Fisher, United Nations, Geneva
Meenakshi Ganguly, South Asia
Lotte Leicht, European Union
Sarah Margon, Washington DC
David Mepham, United Kingdom
Wenzel Michalski, Germany
Elaine Pearson, Australia

BOARD OF DIRECTORS

Hassan Elmasry, Co-Chair
Joel Motley, Co-Chair
Wendy Keys, Vice-Chair
Susan Manilow, Vice-Chair
Jean-Louis Servan-Schreiber, Vice-Chair
Sid Sheinberg, Vice-Chair
John J. Studzinski, Vice-Chair
Michael G. Fisch, Treasurer
Bruce Rabb, Secretary
Karen Ackman
Jorge Castañeda
Tony Elliott
Michael E. Gellert
Hina Jilani
Betsy Karel
Robert Kissane
David Lakhdir
Kimberly Marteau Emerson
Oki Matsumoto
Barry Meyer
Joan R. Platt
Amy Rao
Neil Rimer
Victoria Riskin
Graham Robeson
Shelley Rubin
Kevin P. Ryan
Ambassador Robin Sanders
Javier Solana
Siri Stolt-Nielsen
Darrian W. Swig
Makoto Takano
John R. Taylor
Amy Towers
Peter Visser
Marie Warburg
Catherine Zennström

HUMAN
RIGHTS
WATCH

HRW.org

27 مارس/آذار 2016،

دولة رئيس الوزراء الدكتور عبد الله النسور
رئيس الوزراء
المملكة الأردنية الهاشمية

دولة رئيس الوزراء،

أبعث لكم بهذه الرسالة للتعبير عن قلقنا من العقوبات التي يواجهها الفلسطينيون القادمون من قطاع غزة والراغبون في عبور الأردن من وإلى بلدان أخرى. منذ أغسطس/آب، صار سكان غزة يواجهون صعوبات متزايدة للحصول على تصاريح لعبور الأردن في سفرهم إلى الخارج. نلتمس من دولتكم النظر في المسألة واتخاذ خطوات تسهل عبورهم.

خلفية – قيود السفر المفروضة على سكان غزة

لا يخفى عليكم أن قطاع غزة مغلق بشكل كامل تقريبا، فإسرائيل لا تسمح بتشغيل المطار أو الميناء، ولا يستطيع سكان القطاع السفر إلا عبر معبر إيريز بين غزة وإسرائيل في "الحالات الإنسانية الاستثنائية" فقط. مصر أيضا لا تفتح معبر رفح إلا في مناسبات قليلة على امتداد العام، ولا تستجيب إلا لـ 8 بالمائة من طلبات السفر، حسب إحصائيات النصف الأول من 2013، لما كان المعبر مفتوحا بانتظام. نتيجة لذلك كله، فلسطينيو القطاع محرومون بشكل كامل تقريبا من السفر إلى الخارج للدراسة أو العمل أو لم الشمل أو لأي أسباب أخرى.

إسرائيل تسمح فقط لفئات محددة من الأشخاص – في إطار حصص لا تتجاوز 100 شخص أسبوعيا – بالسفر من غزة إلى إسرائيل والصفة الغربية لدخول الأردن والسفر إلى الخارج عبر مطار عمان. بحسب المعايير التي نشرتها السلطات الإسرائيلية، تسمح إسرائيل بعبور المرضى، والطلبة المسجلين ببرامج دراسات عليا في الخارج، والمشاركين في بعض المؤتمرات. تسمح أيضا بعبور بعض رجال الأعمال والشخصيات الهامة استجابة لطلبات تصلها من بلدان لها سفارات في إسرائيل. أغلب هؤلاء يحملون تأشيرات لزيارة بلدان أخرى أو الإقامة فيها أو لديهم جنسيات أخرى.

في الشهر الماضي، أعلنت إسرائيل أنها ستسمح لفلسطينيي القطاع – غير المنتمين للفئات المذكورة آنفا – بالعبور عبر معبر النبي/الملك حسين، دون العمل بنظام الحصص، شرط ألا يطلب المسافر العودة إلى غزة عبر إسرائيل إلا بعد سنة على الأقل. هذا النوع من السفر – الذي لم يبدأ العمل به بعد – سيُسيّر في شكل قوافل خاضعة للمواكبة.

يخضع جميع الفلسطينيين الحاصلين على تصريح بالسفر من إسرائيل لفحص أمني من قبل "وكالة الأمن الإسرائيلي" (شين بيت). كما يخضعون لتفتيش جسدي في معبر إيريز ومعبر النبي/الملك حسين.

دور الأردن في تسهيل العبور

يستطيع فلسطينيو الضفة دخول الأردن بكل حرية، ولكن سكان غزة والذين لديهم عناوين في غزة بحسب سجل السكان الإسرائيلي، يحتاجون إلى تصريح أردني لعبور جسر النبي/الملك حسين. كان الأردن حتى الصيف الماضي يمنح رسائل "عدم ممانعة" بشكل روتيني للعابرين بعد أن يُظهروا تأشيرة سفر أو تصريح إقامة أجنبي. بعدها، يقدم هؤلاء الأشخاص من غزة رسائل عدم الممانعة إلى السلطات الإسرائيلية لتأكيد حصولهم على موافقة لدخول الأردن.

هكذا، لعب الأردن دورا هاما في المساعدة في تخفيف آثار غلق قطاع غزة على حق سكانه في حرية التنقل، وغيره من الحقوق المتوقعة عليه.

ولكن منذ أغسطس/آب، لاحظ الأفراد والمحامون ومنظمات حقوق الإنسان رفضا متصاعدا وعدم استجابة لطلبات رسائل عدم الممانعة. على سبيل المثال، حتى أغسطس/آب، لاحظت منظمة "غيشا" (أو مسلك) الحقوقية، التي تمثل سكان غزة لدى السلطات الإسرائيلية، أن موكلها كانوا يحصلون على تصاريح العبور الأردنية بشكل سهل نسبيا، وتقريبا لم تُسجل حالات رفض. غير أن ذلك تغير منذ أغسطس/آب، إذ ذكر موكلها جميعا تقريبا أن مطالبهم للحصول على تصاريح عبور أردنية رُفضت. استلمت غيشا في الفترة بين أغسطس/آب 2015 وأواخر يناير/كانون الثاني 2016 طلبات مساعدة من 58 شخصا رُفضت مطالبهم في الحصول على رسائل عدم ممانعة، 16 منهم كانوا يرغبون في لم شمل العائلة، و37 آخرين كانوا طلبة ويحملون شهادات قبول وتأشيرات للدراسة في بلدان أخرى، و5 يحملون شهادات (وتأشيرات) للمشاركة في مؤتمرات ودورات تدريبية في الخارج. رفضت السلطات الأردنية هذه الطلبات دون تبرير – أو لم ترد عليها أصلا – بعد شهور من الانتظار.

يعجز الأشخاص الذين لا يحصلون على تصاريح عبور أردنية عن السفر إلى الخارج، لأن إسرائيل لا تنتظر في مطالبهم إلا إذا كانت مرفقة برسالة عدم ممانعة أردنية. دون تصريح العبور الأردني، لا يستطيع سكان غزة حتى تقديم طلب مغادرة.

3 من الشباب يُحرمون من تصاريح العبور

أعرض لكم 3 أمثلة عن مواطنين من غزة – تمثلهم منظمة غيشا – ممن منعوا من الحصول على تصاريح عبور أردنية. هذه الأمثلة هي فقط على سبيل الذكر لا الحصر.

مُخرعة تحرم من مسابقة في قطر

أماني الحلاق – 25 سنة – (صاحبة بطاقة هوية فلسطينية رقم: [REDACTED])، وجواز سفر فلسطيني رقم: [REDACTED]) تعمل مديرة مشروع في "الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية" في غزة. طورت أماني تطبيق للهاتف جوال خاص بتدريس العربية كلغة أجنبية، مكنها من المشاركة في مسابقة برعاية "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" التابعة للجامعة العربية (مقر المنظمة تونس) جرت في قطر يوم 14 يناير/كانون الثاني. كانت المسابقة فرصة لها لتلقي بمطورين ومستثمرين، والحصول على اعتراف بمنهجها لتطور عملها.

في 13 ديسمبر/كانون الأول، قدمت "اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة" (السيدة وفاء كنعان) طلبا للحصول على رسالة عدم اعتراض عن طريق ممثل الأردن لدى السلطة الفلسطينية. كما قدمت أماني الحلاق، كجزء من المطلب، نسخة من تأشيرة سفر إلى قطر مرفقة بدعوة رسمية. ورغم عديد من المحاولات للحصول على رد، إلا أن ذلك لم يحصل، فحُرمت أماني من المشاركة في المسابقة.

طالب ماجستير يُحرم من حضور دروسه

فادي أبو حسن – 25 سنة – (صاحب بطاقة هوية فلسطينية رقم: ██████████، وجواز فلسطيني رقم: ██████████)، مهندس انترنت في "شركة مدى" في غزة. حصل على منحة دراسية من وزارة التربية في رام الله لمواصلة دراسته في مرحلة الماجستير في تكنولوجيا المعلومات. حصل على موافقة للدراسة في "جامعة ألكسندرو إيوان كوزا" في رومانيا، حيث كان سيدرس اللغة الرومانية لمدة سنة قبل الشروع في دراسات الماجستير.

قدم يوسف سالم أبو حسن، ابن عم فادي، الذي يعيش في الأردن، طلبا للحصول على رسالة عدم ممانعة لدى "دائرة الشؤون الفلسطينية" الحكومية، تضمنت نسخة من التأشيرة الرومانية وشهادة القبول بالجامعة وجواز سفر فادي. قدم أيضا طلبا للحصول على موافقة لعبور والد فادي. في 10 يناير/كانون الثاني 2016، ذكر منشور على موقع دائرة الشؤون الفلسطينية أن طلب العبور الذي تقدم به فادي رُفض، رغم أن مطلب والده قُبِل في 13 يناير/كانون الثاني. صدر القراران تحت اسم ابن عم فادي.

قدم فادي طلبا آخر للحصول على رسالة عدم ممانعة مُرفقا بالوثائق اللازمة عبر "شركة مراكش" التجارية في غزة التي تنوب عن مواطني القطاع في تقديم طلبات العبور لدى السلطات الأردنية. رغم أنه لم يتلقَ ردا، قدم فادي طلبا ثالثا في منتصف يناير/كانون الثاني عبر "شركة الأصدقاء"، ومقرها غزة. في 25 يناير/كانون الثاني، استلم فادي رسالة نصية قصيرة من مكتب الممثل الأردني يعلمه فيها أن مطلبه، على ما يبدو كما قدمته شركة مراكش، رُفض. وفي 1 فبراير/شباط، استلم والد فادي رسالة من ذات المكتب تعلمه أن مطلب ابنه، على ما يبدو ما قدمته شركة الأصدقاء، رُفض أيضا.

قرارات الرفض الثلاثة هذه لم تكن مصحوبة بأي تبريرات. الرسالة النصية الهاتفية التي وصلت فادي في 25 يناير/كانون الثاني، واطلعت عليها هيومن رايتس ووتش، تكتفي بالتأسف لرفض مطلبه.

باحثة هيومن رايتس ووتش تمنع من السفر لحضور اجتماعات ودورة تدريبية حول السلامة

ديما الغول – 28 سنة – (صاحبة جواز سفر فلسطيني رقم: ██████████، وبطاقة هوية رقم: ██████████، وجواز سويدي رقم: ██████████) باحثة مساعدة في هيومن رايتس ووتش، مقيمة في قطاع غزة. دعونا ديما للمشاركة في اجتماعات موسعة للمنظمة ودورة تدريبية حول السلامة في نيويورك بداية من 21 فبراير/شباط. قدمت طلبا للحصول على رسالة عدم ممانعة في 12 يناير/كانون الثاني عبر مكتب الممثل الأردني في رام الله. أُرقت طلبها بنسخة من الدعوة الرسمية وجواز سفرها السويدي الذي يسمح لها بالسفر إلى الولايات المتحدة دون تأشيرة مسبقة.

في 24 يناير/كانون الثاني استلمت ديما رسالة نصية هاتفية من مكتب الممثل الأردني تضمنت التعبير عن الاسف لعدم قبول طلب رسالة عدم الممانعة لم يُقبل، دون تقديم أي تبريرات.

بعد ذلك عرض مكتب هيومن رايتس ووتش ملف ديما الغول على المنسق الحكومي لحقوق الانسان، فتدخل لصالحها ومُنحت رسالة عدم الممانعة. لا يسعنا إلا أن نعبر عن امتناننا للمساعدة التي قدمتها الحكومة لزميلتنا. قُبيل الحصول على رسالة عدم الممانعة، نجحت ديما في الخروج عبر معبر رفح في مناسبة نادرة فُتح فيها المعبر في 13 فبراير/شباط.

حصلت هيومن رايتس ووتش على نسخ من هذه المطالب والوثائق المصاحبة.

هذه مجرد أمثلة توضيحية لمشكلة أكبر. اعتمادا على تجربة محامين في هذا المجال وعدد كبير من الحالات المماثلة، يبدو وكأن الحكومة الأردنية قد غيرت سياستها المتعلقة بعبور سكان غزة، أو هي بصدد تنفيذ سياستها القديمة مع فرض قيود أكبر. أود التأكيد في هذا السياق على أن الفلسطينيين المقيمين في الضفة الذين ينحدرون من غزة يحتاجون أيضا إلى الحصول على تصاريح عبور أردنية لدخول الضفة الغربية والخروج منها، وهم سيتأثرون أيضا بالتغيير الحاصل.

فتح الأردن أبوابه لعدد كبير من اللاجئين في المنطقة، ولا يسعنا إلا أن نشكره على ذلك. ولكني أود أيضا التأكيد على أن القادمين من غزة يرغبون فقط في العبور – العبور لا غير. إسرائيل لن تسمح لهم بدخول الضفة أو حتى الوصول إلى الجسر إن لم تكن مقتنعة أنهم في طريقهم إلى بلدان أخرى. تتسق إسرائيل عبور هؤلاء عبر جسر النبي/الملك حسين، وهو ما يعني أيضا ستنسق عودتهم إلى غزة عبر الضفة الغربية. العبء على الأردن لا يتعدى السماح بعبورهم.

أجرت هيومن رايتس ووتش بحثا حول القيود التي تفرضها إسرائيل على غزة، وخلصت إلى أنها تتجاوز ما تقتضيه الضرورة الأمنية، وتوجد شكوك في أنها تتم في إطار العقاب الجماعي، ما يُعتبر انتهاكا "لاتفاقية جنيف الرابعة". كما لاحظنا أن رفض العبور – من قبل إسرائيل – باستثناء حالات استثنائية، ربما ينتهك حق سكان غزة في حرية التنقل والحقوق المتوقعة عليه، مثل الحق في التعليم والصحة وحماية وحدة العائلة والحق في الاعتناق من الاحتلال.

كطرف في اتفاقية جنيف الرابعة، على الأردن القيام بكل ما في وسعه لضمان تطبيق الأحكام الإنسانية الدولية الواردة في الاتفاقية، بما يشمل حماية المدنيين الخاضعين للاحتلال. على السلطات الأردنية أيضا ضمان أن تكون قراراتها شفافة وخالية من التعسف، وتأخذ بعين الاعتبار حقوق الأشخاص الذين تشملهم القيود.

لهذا الأسباب مجتمعة، ألتتمس منكم اتخاذ خطوات كفيلة بتسهيل العبور. وفي الحالات التي ترفض فيها السلطات الأردنية طلبات الحصول على رسالة عدم ممانعة، نلتتمس منكم تبرير الرفض والسماح لأصحاب الطلب بتقديم طلب جديد. كما نلتتمس من السلطات الأردنية – في حالات الرفض – أن توضح كيف نظرت إلى انعكاسات قراراتها على حقوق الإنسان في الطلبات المعنية.

نتطلع إلى نشر معلومات حول التحديات التي تواجه سكان غزة في مغادرة القطاع، وأود أن ندرج ردكم في بحثنا لضمان إيراد مواقف الحكومة الأردنية بشكل عادل ودقيق. سأكون ممتنا إن أجبتكم على الأسئلة التالية المتعلقة بسياساتكم:

1. ما هي السياسة التي ينتهجها الأردن في منح طلبات العبور للفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية تصنفهم ضمن سكان غزة؟
2. ما هو عدد طلبات "رسائل عدم الممانعة" التي استلمتموها في 2014؟ وما هو عدد الطلبات التي حظيت بموافقة؟
3. ما هو عدد طلبات "رسائل عدم الممانعة" التي استلمتموها في 2015؟ وما هو عدد الطلبات التي حظيت بموافقة؟
4. ما هي المعايير المعتمدة في تقييم الطلبات؟ وهل لديكم تقييم لتأثير الرفض على حقوق الأشخاص المعنيين؟
5. ما هي الإجراءات المتاحة لاستئناف قرارات رفض رسائل عدم الممانعة، بما في ذلك تقديم معلومات إضافية عند الاقتضاء؟

أشكر لكم اهتمامكم بهذه المسألة، وألتتمس منكم مدنا بأجوبتكم في أجل أقصاه 25 أبريل/نيسان 2016. نتغتم هيومن رايتس ووتش هذه الفرصة أيضا لالتماس اجتماع مع دولتكم أو مع موظفيكم لمناقشة هذا الموضوع بشكل مباشر. إن كانت لديكم أي استفسارات حول الموضوع أو لمناقشة وقت الاجتماع، يُرجى الاتصال بزميلي آدم كوجل على الرقم [REDACTED] أو عبر البريد الإلكتروني على [REDACTED].

تحياتي الخالصة،



كينيث روث
المدير التنفيذي
هيومن رايتس ووتش

نسخة من الرسالة إلى:
معالي السيد باسل الطراونة
المنسق الحكومي لحقوق الإنسان
رئاسة الوزراء
المملكة الأردنية الهاشمية